رئيس لجنة الإعلام والثقافة والسياحة لـ« الثورة »:

السياسيون يستخدمون الصحافة لتحقيق مصالح ضيقة

كشف رئيس لجنة الاعلام والثقافة والسياحة بمجلس النواب الأخ عبده الحذيفي عن قانون جديد للصحافة وقانون للإعلام المرئي والمسموع على طاولة المجلس، وإذا ما أقرهما مجلس النواب سيسهمان وبشكل كبير في توفير بيئة مناسبة سواءً كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية، من حيث الحرية والحقوق الصحفية وحماية العاملين في هذا المجال، جاء ذلك خلال حديثه لـ»الثورة« في لقاء قصير عرفنا خلاله نظرته للصحافة اليمنية ووضعها الراهن والدور الذي تقدمه لخدمة قضايا المجتمع، فإلى التفاصيل:

لقاء/ عبدالباسط النوعة

> كيف تنظر إلى وضع الصحافة اليمنية وواقعها سواءً كانت صحافة رسمية أو حزبية أو حتى مستقلة؟؟!

- للأسف الشديد حال الصحافة اليمنية سواءً كانت مقروءة أو مرئية أو مسموعة رسمية أو حزبية أو مستقلة سيئة جداً ولا تقوم بدورها المناط بالشكل الصحيح ممثلاً لو تناولنا الصحافة المقروءة كمثال حيّ عن دورها السلبي في خدمة المجتمع والبداية من الصحف الرسمية التي يفترض أن تكون المرآة الأقرب للمجتمع وقضاياه وتطلعاته كونها تمول من هذا المجتمع، هذه الوسائل الرسمية كـ«الثورة، والجمهورية، و14 أكتوبر و26 سبتمبر» برغم ما حدث من متغيرات على الساحة اليمنية جراء الثورة الشبابية الشعبية إلا أن هذه الوسائل لازالت تنتهج نفس النمط التي كانت تنتهجه قبل هذه الثورة مع اختلاف بسيط وإن كانت صحيفة الجمهورية من وجهة نظري أكثر حضوراً من زميلاتها «الثورة و14 أكتوبر و 26 سبتمبر» ذلك لأنها تجاوبت مع هذه التغيرات الحاصلة وتفاعلت معها نوعاً ما، ولعل الجميع يدرك أن الصحف الرسمية مطلوب منها أن تكون أكثر قرباً من المواطن تتناول قضاياه وتجسد أحلامه وتطلعاته وتوفر له المعلومات الصحيحة والصادقة وتساهم في حل مشاكله مثلاً تسليط الضوء على موضوعات تتعلق بمحاربة الفساد، وأيضاً قضايا تمثل ازعاجاً للمواطنين منها ما نعيشه من أحداث تخريب حالياً في خطوط نقل النفط أو تخريب أبراج الكهرباء، فلا نجد من الصحف الرسمية ومن خلال متابعتنا سوى خبر متكرر بنفس الصياغة وحتى الكلمات في كل الصحف إضافة إلى الفضائيات والإذاعات ينقل كما هو، بينما ينبغي أن تضطلع الصحف بدور أكبر وتفعل حضورها من خلال الوقوف أمام هذه القضايا بشيء من التحليل والتحقيق بما يخدم المجتمع ويقدم حلولاً لهذه المشاكل.

أما الصحافة الحزبية فهي وإن كانت تتظاهر بأنها تواكب أحداث التغيير فإنها تمشى باتجاه لا يتناسب مع هذا التغيير كون الصراع الحزبي من الكواليس ينعكس بشكل كبير وواضح على هذه الصحف وكأن شيئاً لا يعنيهم أكثر من إبراز ذلك الصراع، وأعتقد أن هذه الصحف منابر للصراع الحزبي وليست وسائل إعلام تخدم المجتمع وهم بذلك بعيدون عن الرؤية الوطنية التي يفترض بهم تجسيدها من خلال تناول قضايا وهموم كافة المواطنين دون تمييز بين هذا وذاك معنا أو ضدنا، بل بشكل موضوعي، وكذلك الصحف المستقلة، ليس لها حضور في الساحة أو فلنقل أن حضورها باهت ووصل فيها الحال إلى تعمد اختيار عناوين مثيرة حتى وأن كانت بعيدة عن الحقيقة ولكن في سبيل استقطاب القارئ للشراء تنهج بعيدا عن الحقيقة ولا يهم الهدف الأساسي للصحف وهو نقل وتوفير المعلومات الصحيحة والصادقة وأرى أن صحيفة الوسط نوعا ما قد استطاعت أن تتميز عن زميلاتها بقدر من الموضوعية والمهنية وبشكل عام نقول أن ما حدث في اليمن وبعض الدول العربية من ثورات الربيع العربي أن لم نستطع وصفها بزلزال فهي نقلة نوعية متميزة في المجال السياسي وبالتالي ينبغي لهذه النقلة أن تواكب إعلاميا وثقافيا وفنيا وتربويا ولكننا نجد أن 99٪ مما تتناوله الصحف، أيا كانت توجهاتها، وقضايا سياسية ومن النادر جدا التطرق لموضوعات أخرى لا تتعلق بالسياسة ثقافية أو إبداعية أو اجتماعية...إلخ.

الصحفيون جزء من المشكلة

> ماذا عن الصحفيين ودورهم الذي يجب أن يقوموا به في سبيل الالتزام بالمهنية والمعايير الصحفية؟؟

- للأسف الشديد الصحفيون هم جزء من المشكلة فهم لا يتطرقون كثيرا إلى مسائل المهنية الأمر الذي جعل المهنية والالتزام بالمعايير يكاد يكون شبه منعدم إلاّ ما ندر وهم قلة موجودون هنا وهناك.

> هل لا زالت الصحافة تؤثر بشكل كبير في المجتمع وكيف تقيمون هذا التأثير؟

- لا شك أن الصحافة لا زالت تلعب دورا كبيرا في التأثير على الناس وتوجهاتهم وإن كان سلبيا بسبب الفجوة الهائلة في تقديم الصورة الإعلامية كما ينبغي أن تقدم من حيث الإمكانيات والوسائل وكذا المصداقية ولهذا شئنا أو ابينا وفي هذا الوضع لا زالت الصحافة يبنى عليها في تشكيل الآراء والتوجهات وهي على هذا النوع من الاختلالات وهنا ينبغي علينا أن نشير إلى أن وسائل الإعلام أو الفضائيات القادمة من خارج الحدود تضطلع بدور في التأثير وكان ينبغي على وسائلنا الإعلامية أن تلعب دورا فاعلا في الحد من تأثير تلك الوسائل القادمة من الخارج وذلك من خلال الارتقاء بالأداء والاقتراب من الناس وتوخي الدقة والمصداقية.

> تحدثتم عن تجاوزات وممارسات خاطئة تنتهجها الصحافة اليمنية سواءً كانت رسمية أو أهلية من المسؤول عن تلك التجاوزات والممارسات؟

- المسؤول باعتقادي وبشكل أساسي أولا هم الصحفيون أنفسهم لأنهم لم يحرصوا على قدسية مهنتهم، وأيضا الجهات المعنية في الدولة وغياب التشريعات المناسبة التي تنصف هذه المهنة وتحمي ماهنيها.

> أين السياسة والسياسيون من الحالة التي وصلت إليها الصحافة اليمنية؟

- أصبحت السياسة صحافة والصحافة سياسة وأصبح السياسيون يستخدمون الصحافة كإحدى أهم الأسلحة التي بواسطتها يوقعون بخصومهم السياسيين كذلك الصحف الحزبية تنهج السياسة للتعبير عن وجهة نظر من يقفون وراءها وأهم شيء هو تحقيق الهدف المرسوم لهذا الطرف السياسي أو الحزب بغض النظر عن النتائج التي يمكن أن تنعكس سلباً على المجتمع المهم هو تحقيق مصالح ومكاسب سياسية.

معظم الشكاوى حقوقية

> أنتم في لجنة الإعلام والثقافة والسياحة بمجلس النواب كيف تتعاملون مع القضايا التي تصلكم وتتعلق بالصحافة والصحفيين؟

- معظم القضايا التي تصل إلينا تتعلق بمطالب حقوقية أولا وأيضا هناك شكاوى تصل ضد مؤسسات صحفية وضد صحفيين نتعامل معها ونبحث عن عناصر هامة الموضوعية المهنية بمعنى آخر هل الصحيفة أو المؤسسة الصحفية التزمت المعايير المهنية، نحن مع حرية الصحافة ولكن أن تكون هذه الحرية محافظة على الثوابت الدينية وملتزمة بأخلاقيات ومعايير هامة ولذا ما اكتشفناه أن هذه المعايير موجودة نقف إلى جوار الصحفي أو المؤسسة الصحفية وقد حصلت هذه الأشياء كثيرا.

تحسين أوضاع الصحفيين مهم

> يقال إنه ومنذ العام 1994م قدم أكثر من عشرة قوانين صحافة وأنتم الآن لديكم قانونان للصحافة وآخر للإعلام المرئي والمسموع ألا تعتقد أن القوانين ربما تكون سببا في الحالة التي وصلت إليها الصحافة اليمنية والتجاوزات التي أشرت إليها؟؟

- دعني أولا أوضح أن قانون الصحافة الموجود الآن في مجلس النواب لم يقدم من الحكومة ولكن قدمه مقرر لجنة الإعلام الثقافة الأخ عبدالمعز عبدالجبار دبوان وهذا القانون منذ أكثر من عامين لدى اللجنة الدستورية في المجلس وهو قانون يخدم الصحافة والعاملين فيها بشكل مطلق لأن مشروع القانون تضمن إلغاء كافة الجوانب السلبية التي تقيد العمل الصحفي وتتسبب في عرقلة وتقييد إبداع الصحفي ولا توجد مقارنة أبدا بين قانون الصحافة الحالي والذي يعمل به الآن والقانون الموجود في المجلس شتان بين الأول والثاني من حيث الحرية والحقوق للصحفيين وتوفر الكثير من المواد التي تخدم المهنة والمعاملين فيها كذلك قانون الإعلام المرئي والمسموع أكثر من عام وهو لدى الإخوة في اللجنة الدستورية وهكذا قوانين أخرى تظل سنوات طويلة تنتظر المصادقة عليها حتى وإن كانت تمثل ضرورة وحاجة ملحة لشرائح من المجتمع.

> باعتقادكم كيف يمكننا أن نتجاوز هذا الوضع ونخلق صحافة قادرة على أداء رسالتها بفعالية وموضوعية؟؟

- اعتقد أنه ينبغي أولا أن يوفر للصحفي قدر من الكفاية المادية بما يحقق له حياة كريمة تجعله ينأى بنفسه عما يخل بمهنيته وموضوعيته أيضا صدور التشريعات المناسبة التي تحفظ المهنة وتحميها وينبغي أيضا إقامة ورش عمل مكثفة يتم التطرق فيها إلى مسائل المهنة والمعايير وأخلاقيات المهنة وكذا أهمية استقلال وسائل الإعلام وموضوعيتها والآثار السلبية للصحافة غير المسئولة مع أهمية توضيح وتبني قضايا الصحفيين وكل ما من شأنه جعل الصحفيين يترفعون عن الكتابة بقصد المعيشة إلى الكتابة بقصد الرسالة.

الصحافة بين الحق والحرية

الدكتور / عباس محمد زيد

<، دأب البعض على حصر كلمة الصحافة بالعمل الصحفي المتعلق بإصدار صحف ورقية في الوقت الذي يتسع المصطلح إلى أن يشمل كل عمل إعلامي، والإعلام الذي نعيش في عصره أمس لا تحصى وسائله فمن الفضائيات (المسموعة والمرئية) إلى الإذاعات الداخلية والدولية، وكذا المواقع الالكترونية المتعددة.

وتتداول الوثائق الدستورية والقانونية مصطلح حق أو حرية الصحافة وحرية الإعلام ،وتحرير وسائل الإعلام ،وهنا نبين باختصار آثار تلك المصطلحات على حقوق الصحفيين وحرياتهم .

سبق القول بأن الحق يمكن السلطات العامة بتنظيمه وتقييده في الحدود التي لا تمنع استخدام هذا الحق وبقوانين ، في الوقت الذي تمتنع السلطة من التدخل في تنظيم أو تقييد الحريات العامة إلا إذا استثنى النص الدستوري قيدا محددا بذاته فيمكن للمشرع القانوني تنفيذ هذا القيد والنص عليه ،وبالتالي فحريات الصحافة والصحفيين تأخذ مداها عند النص على حرية الصحافة بخلاف ذلك عندما يكون النص (حق الصحافة) تكفله الدولة وتحميه .

كما تتداخل نصوص أخرى متصلة بذات الشأن فحرية التعبير تمنح الصحفيين وكافة الإعلاميين وغيرهم حرية أوسع في التعبير عن عقائدهم وإبداعاتهم وتحقيقاتهم ومقالاتهم في الوقت الذي تتمكن السلطة من تقييد هذه الحرية بالنص على أنها (حق التعبير) ،

ولنضرب مثالا في حرية الإعلاميين نجد أن السلطة التشريعية لا تتمكن من تقييد هذه الحرية بأي قيد سوى ضمير الكاتب والإعلامي ومعتقداته التي تلزمه سلفا بتقييدها من غير إلزام قانوني ، ولذا تدعي بعض الدول الأوربية التي يسيء بعض كتابها إلى الأنبياء أنها لا تتمكن من إصدار قانون يقيد هذه الحرية ، في الوقت الذي يمكن للسلطة التشريعية من وضع قيود تحرم المساس بالأنبياء والمعتقدات في حال كون النص الدستوري يعتمد مصطلح الحق وليس الحرية ،أو في حالة النص على كونها حرية ولكن يتضمن النص الدستوري أيضا على قيد عدم المساس بالمعتقدات الدينية وسائر الأنبياء.

بالتأكيد أن الحماية الشعبية لمعتقداتها أهم من الحماية الدستورية على مستوى النصوص ، فليس من المتصور حتى لو تم النص على حرية التعبير وحرية الصحافة أن نجد كاتبا يمس أو يزدري بأحد الأنبياء في مجتمع يؤمن بقداسة الأنبياء ولنا أن نتصور مدى غضب الشعب على كاتب كهذا في مجتمع مثل اليمن وسائر الدول الإسلامية ولن نتوقع حينها رد الفعل الشعبي نحو كاتب كهذا، ولذا تظل الحماية والرقابة الشعبية هي أهم القيود التي يجب أن يتنبه لها كل صحفي وهو يكتب في مجتمع ما .

بقي أن نشير إلى أن مصطلح تحرير وسائل الإعلام معناه أن تحرر من يد السلطة فلا تعد وسائل الإعلام حكرا بيد السلطة فهنا تتدرج وسائل التحرير بدءا بالسماح للقطاع الخاص والأفراد والأحزاب والجماعات في امتلاك وسائل الإعلام وانتهاء بامتناع السلطة من امتلاكها والاكتفاء بالناطق الرسمي الذي يعبر عن مواقف السلطة تجاه كل قضية رأي عام .

أما حقوق الصحفي أو الإعلامي فهو في جانب منها يتساوى مع باقي المواطنين من حقه في العيش بكرامة ويتميز بحقه في الحصول على المعلومات ونشرها دون أن يكون هناك قانونا يهدده بسلب حريته في كل منعطف .مع ضرورة التزامه بالقانون الجنائي فيما يتعلق بارتكاب الجرائم اللفظية والتي يجب أن تكون محددة سلفا وعلى سبيل الحصر .

وللحديث بقية .

أستاذ مساعد بجامعة صنعاء

ثمن الحرية!

الأعوام السابقة شهدت انتهاكات متعددة ضد الصحفيين.. وفي العام 2011م وصل العنف حد القتل

عبدالناصر الهلالي

تراجع لم يكن في الحسبان شهدته الحريات الصحفية بعد حرب صيف94م بعد الانفتاح الذي لم يدم طويلا ومع هذا التراجع استمر مسلسل الانتهاكات للصحفيين على طول مسافة ما تبقى من سنوات التسعينات، غير أن مطلع العام 2000م وما تلاه من سنوات زادت تلك الانتهاكات القاسية ضد الصحفيين.

الصحفي جمال عامر تعرض للاختطاف مرتين بعد الحوارات التي كان يجريها مع الحوثيين عقب كل مواجهات دامية بينهم وبين الدولة في صعدة. بالمثل تعرض الصحفي عبدالكريم الخيواني للاعتقال والتعذيب الشديد كما جاء في لقاءات صحفية وكتابات خاصة به بعد خروجه من السجن..الصحفي الخيواني قال حينها إنه تعرض لأبشع أنواع التعذيب في السجن وقبل الاعتقال ذهبوا إلى منزله وسطوا على ما يحتفظ به في جهاز الكمبيوتر التابع له وظهرت التهمة في حينه أنه يعمل لحساب الحوثيين كما هي التهمة التي توجه اليوم. ومن سنوات خلت للصحفي عبدالإله حيدر غير أن الأخير تهمته العمل لصالح القاعدة..

الصحفي محمد المقالح تعرض للاختطاف أيضا وقيل في ذلك الوقت أن قبائل ما اختطفت الصحفي بعد الإفراج عنه.

على طول الخط الفاصل بين الثمان السنوات الأخيرة والعام 2011م انتعش سوق القتل "والاعتداء" والخطف للصحفيين إلى درجة أن الجهات الرسمية التي كانت تدعي حماية الحريات الصحفية هي من ضاقت ذرعا بالصحف التي كانت تبحث عن الحقيقة بين ركام القاذورات السلطوية ، وصحيفة النداء التابعة للزميل سامي غالب كانت مثلا لذلك الضيق الذي أبدته السلطة حيالها عندما تعرض مقر الصحيفة للنهب ، وإتلاف المحتويات لمرتين متتاليتين.

في الثلاثة الأعوام من 2009حتى2011م كانت الانتهاكات ضد الصحفيين بالجملة ، وبحسب تقرير الحريات الصحفية الصادر عن نقابة الصحفيين اليمنيين بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين ومنظمتي دعم الإعلام الدولي وفريدريش أيبرت فإن عدد الانتهاكات خلال تلك السنوات(614) انتهاكا. ويفصل التقرير الذي دشن في شهر سبتمبر من العام2012م عدد الانتهاكات بين الأعوام تلك (153) انتهاكا في العام 2009م. (128) انتهاكا في العام 2010م.وفي العام 2011م الذي شهد ثورة عارمة ضد السلطة وصل عدد الانتهاكات ضد الصحفيين (333) انتهاكا توزعت بين القتل ومن الصحفيين الذين تعرضوا للقتل أثناء تغطيتهم للاعتداءات التي كانت تشنها قوات الأمن على ساحة التغيير (جمال الشرعبي، والمخرج عبدالحكيم النور، والمصور حسن الوظاف، والصحفي عبدالمجيد السماوي). وتوزعت تلك الانتهاكات أيضا بين الشروع في القتل والاستدعاء والمصادرة والمحاكمات والاعتقالات وطلب التحقيق والاختطافات والتحريض والإيقاف وإغلاق صحف.

ورصد التقرير ذاته أن (70%) من هذه الانتهاكات من قبل قوات الأمن وبقية النسب توزعت بين الجيش وأتباع من شيوخ القبائل.

ووفقا للتقرير فإن الصحافة اليمنية مرت بأسوأ وأخطر مرحلة بعد تصاعد وتيرة استهداف الصحفيين بشكل عنيف..ويرى الكثيرون أن رصد تلك الحالات من الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين خلال الأعوام الثلاثة يعد مؤشرا خطيرا يحدق بالصحافة اليمنية.

الأمين العام لنقابة الصحفيين مروان دماج قال في كلمته عند تدشين التقرير: "لا زلنا نعيش وضعا خطيرا ولا سيما المصورون الذين يتعرضون للانتهاكات من قبل قوات الأمن".

وزير الإعلام علي العمران تحدث في ذات المناسبة أن التعبئة ضد الصحفيين كانت موجودة لكنها تنتمي للماضي، وهي ليست من ثقافة الحاضر، ولا ينبغي أن تكون من ثقافة الحاضر.

كان هذا الحديث في نهاية العام 2012م وهو العام الذي شكلت فيه حكومة الوفاق غير أن الانتهاكات ظلت من ثقافة الحاضر إذ رصدت مؤسسة الحرية المعنية بالحقوق والحريات الإعلامية والتطوير في اليمن (260) انتهاكا ضد الصحفيين خلال العام عينه. وتمت جميع الانتهاكات وفقا للتقرير السنوي الأول الصادر عن مؤسسة حرية من قبل جهات حكومية ومجاميع مسلحة خارج السلطة.

ويشير التقرير إلى أن الانتهاكات شملت بعض المؤسسات الإعلامية" ومساكن بعض الإعلاميين. ويعد التقرير أن النصف الأول من العام 2012م كان الأعنف ضد الصحفيين فيما تراجعت حدة العنف ضدهم في الربع الثالث من العام الماضي.

وأبرز الانتهاكات في تلك الفترة حسب التقرير تمثلت في الشروع بالقتل والاعتداء الجسدي والمحاكمات للصحفيين والتهديد بالنسف والتفجير لمقار الوسائل الإعلامية.

ولازالت الانتهاكات ضد الصحفيين حتى اليوم وإن خفت حدتها كما يقول المراقبون لكن هذا لا يبرر استمرارها بعد الثورة الشبابية الشعبية التي يطمح فيها الجميع إلى الانفتاح أكثر واحترام الرأي مهما كان مخالفا للتوجهات الرسمية، ولعل استمرار الاعتقال للصحفي عبدالإله حيدر خير دليل على الاستمرار في التضييق على الصحفيين، بالمقابل يتوج على وسائل الإعلام المختلفة تحري الدقة في تناولتها للقضايا المختلفة ، وعدم الشطط بعيدا في إثارة النعرات الطائفية والمناطقية.

الصحافة الالكترونية..

ساحة مواجهة لفرقاء السياسة

"وزارتا الاعلام والاتصالات: "فوضى إعلامية خارجة عن "سيطرتنا" والمطلوب قانون

"يسري الأثوري: حصول الصحف على تمويل من أطراف سياسية "أفقدها مصداقيتها"

"رشاد الشرعبي: نخدم أجندة خاصة بالأطراف السياسية المتصارعة

تحقيق/محمد السيد

> اليمن.. انتهت الحرب وسكتت أصوات البنادق ودخل الخصوم في "استراحة محارب" لكن مع ذلك وجدت البلاد نفسها تدخل في حرب من نوع آخر حرب تدور رحاها في المواقع الإخبارية حيث اجتاحت عشرات المواقع الالكترونية الإخبارية الساحة اليمنية بشكل لافت ولا سيما في الثلاث السنوات الأخيرة، زادت ذروتها منذ اندلاع الثورة الشبابية السلمية، مواقع إخبارية رأى في وجودها البعض "ظاهرة صحية" لكن البعض الآخر، اعتبر الكثير منها عبئاً على الساحة الصحفية اليمنية، والسبب كما يقولون "افتقارها لأخلاقيات المهنة، فيما ذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك من خلال وصف بعض هذه المواقع بأنها "أشبه بفوهات بنادق" التي تُطلق اعيرتها بشكل عشوائي ومركز تُحركها وتغذيها القوى السياسية المتصارعة في البلاد.

معظم هذه المواقع تعد مشاريع شخصية، وبالدخول في التفاصيل تجد أطرافاً سياسية وشخصيات اجتماعية تقف وراءها، داعمة وموجهة، وبحسب مراقبين فإن مثل هذه المواقع وقعت أسيرة لانتماءاتها السياسية وابتعدت عن أخلاقيات المهنة الصحفية.

يأتي ذلك في الوقت الذي وجد من يقول "بعض هذه المواقع للأسف مُفخخة".

موجهة سياسياً

> رشاد الشرعبي رئيس مركز التدريب الإعلامي والتنمية أشار من جانبه إلى أن الكثير من هذه المواقع الإخبارية لا تلتزم بمعايير وأخلاقيات العمل الصحفي.. موضحاً بأن معظم الكوادر العاملة فيها، هم مبتدئون وقدراتهم ضعيفة ومتطفلون على المهنة حيث تعتمد مثل هذه المواقع على الإشاعات والاكاذيب، ولا تُطبق معايير الصدق والدقة في نقل المعلومة.

وقال الشرعبي معظم الصحافة الالكترونية تُعاني من علل كثيرة ولا تتبع مؤسسات صحافية مهنية، كما أنها مشاريع بعضها شخصية موجهة سياسياً بين الأطراف المتصارعة من أتباع النظام السابق والحراك الجنوبي والحوثيين، حيث تخدم هذه المواقع اجندات خاصة بالأطراف السياسية المتصارعة.

ولفت إلى أنه حتى اليوم لم تنتج عن هذه المواقع، مؤسسات إعلامية الكترونية بالمعنى المؤسسي والمهني.

وطالب السامعي بالعمل على ترشيد هذا النشاط الصحفي، باتجاه عمل ملتزم بأخلاقيات المهنة، مؤكداً بأنه ليس مع "خنق أو منع" هذه المواقع، بل العمل على تحويلها إلى مؤسسات مهنية ملتزمة. بدلاً من أن تظل العديد من هذه المواقع يغلب على أدائها الدعاية السياسية لطرف على حساب طرف آخر.

تخبط وفوضى لا مثيل لها!

ولا يكتمل موضوع التحقيق إلا برأي المهندس يسري الأثوري المسؤول عن القارئ الإخباري الالكتروني للمواقع الالكترونية الإخبارية اليمنية "صحافة نت" حيث يقول الأثوري في الآونة الأخيرة وخاصة منذ العام 2011م، ازدهر الإعلام الالكتروني اليمني بشكل كبير على مستوى الكم حتى وصلت المواقع إلى أكثر من 200 موقع اخباري ولم يقابله الازدهار المتوقع في الجودة والكيف بسبب حصول الصحف الالكترونية اليمنية على تمويل من أطراف سياسية أفقدها مصداقيتها.

وأشار إلى أن المواقع الالكترونية اليمنية لم تكن بمنأى عن التراشق الإعلامي بل وكانت سبباً فيه وغلبت أداءها ومصالحها الشخصية على المهنية والعمل الصحفي ولم تهتم مطلقاً بجودة المادة التي تنشرها ومصداقيتها.

ولفت الأثوري إلى أن الصحافة الالكترونية اليمنية تعيش في تخبط وفوضى إعلامية لا مثيل لها، ويساعد على ذلك غياب الأنظمة والقوانين التي تنظم النشر الالكتروني، مؤكدا بأن أي عمل لا تحكمه الأنظمة والقوانين ستحكمه الفوضى، وهو ما ساعد في وصول أشخاص غير مؤهلين وأحياناً غير صحفيين لإدارة مواقع الكترونية.

واختتم المهندس يسري الأثوري تعليقه حول موضوع التحقيق بالقول "أدعو وزارة الإعلام أن تعمل على صياغة قانون ينظم النشر الالكتروني بالتعاون مع المعنيين، بحيث ينظم العمل في هذا المجال بما يضمن السقف العالي من الحرية والمهنية وجودة المادة الاخبارية، وإتاحة الفرصة للمواقع الالكترونية للعمل بشكل رسمي والسماح لها بتقديم خدمات تحصل من ورائها على عائد يساعدها على الاستقلال المادي مثل خدمات الإخبار عبر الجوال وبما سينعكس إيجاباً على تلك الوسائل ويجعلها تعمل بمهنية أكبر.

نعيش "فوضى إعلامية"

> مدير عام الصحافة بوزارة الإعلام، الأخ ابراهيم عبدالحبيب، وصف من جانبه واقع الصحافة الالكترونية الإخبارية في اليمن بأنه "يعيش فوضى" يتطلب ضرورة وجود تشريعات وقوانين تنظم هذا النوع من النشاط الصحفي وترتقي به، أسوة بما هو موجود بالأردن والإمارات وغيرهما من الدول العربية الأخرى.

وأكد بأن وزارة الإعلام ليس لها أية سلطة أو رقابة على نشاط المواقع والصحافة الالكترونية، نتيجة عدم وجود قانون ينظم الإعلام الالكتروني في البلاد.

وأوضح بأنه قد كثر الحديث حول أهمية وجود قانون للإعلام الالكتروني يعمل على الحد من الفوضى الحاصلة.. وأشار إلى أن مشروع قانون الإعلام الالكتروني لا يزال أمام حكومة الوفاق، دون أن يتم إقراره تحت تبرير بأن الحكومة الحالية هي حكومة انتقالية معرباً عن أسفه لما تتضمنه بعض المواقع من معلومات وأخبار تُغذي النعرات الطائفية والعنصرية والمذهبية.

من جانبه أكد مصدر بالمؤسسة العامة للاتصالات أن نسبة عدد المواقع الالكترونية ازدادت في الفترة الأخيرة بشكل كبير، مشيراً إلى أن وزارة الاتصالات تُعطي تراخيص لإنشاء هذه المواقع، لكنها في نفس الوقت، لا تستطيع مراقبة هذه المواقع، خاصة تلك التي لا تلتزم بأخلاقيات المهنة، لعدم وجود قانون ينظم نشاط الصحافة الالكترونية في اليمن.

المطلوب قانون

> مدير عام الشئون القانونية بوزارة الإعلام، دعا من جانبه إلى ضرورة العمل على اصدار قانون ينظم نشاط الصحافة الالكترونية، مؤكدا أن وجود مثل هذا التشريع يكتسب أهمية كبيرة، في الوقت الراهن، لإرساء قواعد أخلاقيات العمل الصحفي، بعيداً عن الصراعات السياسية، والنأي بها عن إثارة النعرات العنصرية والطائفية والمذهبية، واحترام أخلاقيات المهنة، مؤكداً بأن وجود مثل هذا القانون سوف يرتقي بالعمل الصحفي الالكتروني، مؤكداً بأن وزارة الإعلام في ظل عدم وجود القانون، لا تستطيع التحكم بهذه المواقع الإخبارية.